أبعاد الخطة الخمسية الإسرائيلية لتهويد التعليم في القدس الشرقية

(2024 - 2028)

أ. عليان الهندي

باحث فلسطيني مختص في الشؤون الإسرائيلية،
صحفي ومؤرخ ومترجم لغة عبرية

المقدمة

عند احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967، فيما أصبح يعرف بالضفة الغربية، ومن ضمنها مدينة القدس الشرقية، اتخذت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من القرارات القاضية بخلق واقع جديد في المدينة المحتلة، يختلف بصورة كبيرة عن الواقع في الضفة الغربية، يؤدي في نهاية المطاف إلى بداية ضم المدينة وتهويدها في كل المجالات، الديموغرافية والجغرافية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والتربوية، التي شكلت بخصوصها لجنة خاصة من الحكم العسكري ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، لمراجعة كتب التعليم الأردنية، لمختلف مراحل التعليم في المناطق المحتلة الجديدة، حذفت منها المواد التي اعتُبرت محرّضة على «دولة إسرائيل». وشمل الشطب والتعديل 49 كتابًا من أصل 87 كتابًا، ادّعت سلطات الاحتلال حينها أنها تتضمن موادّ تحريضية ضد اليهود (الهندي، 2021، ص: 117).

بعد أكثر من أربعة عقود على احتلال القدس، وفي إطار الخطط الشاملة التي وُضعت، بناءً على قانون توحيد مدينة القدس المحتلة تحت السيادة الإسرائيلية، وقرار ضم المدينة بواسطة سنِّ قانون أساس في الكنيست الإسرائيلي: القدس عاصمة إسرائيل عام 1980، ولمنع تقسيم المدينة في أيِّ حلٍّ مستقبليّ مع الشعب الفلسطيني، أو تحويلها عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، اتُّخذ قرارٌ بفصلها وعزلها عن الضفة الغربية بواسطة جدار عام 2002، أخرجت منها الأحياء التي تريد دولة الاحتلال التخلص من سكانها مستقبلًا.

في السياق نفسه، وخلال عام 2014 وبعده، اتخذت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من القرارات والمشاريع الهادفة لاستكمال ضم وتهويد المدينة وتغيير ديموغرافيتها وجغرافيتها من عربية إسلامية- مسيحية إلى يهودية، من بينها مخططات لفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، لدفع سكانها للتسليم بالاحتلال والتعايش معه وتطبيع العلاقات مع المجتمع اليهودي القائم على التمييز والتفوق العرقي والديني، وإلحاق المقدسيين بشكل فردي بالوظائف التي يحتاجها سوق العمل الإسرائيلي، دون أخذ مصالح الفلسطينيين الوطنية والاجتماعية والاقتصادية الفردية أو الجماعية بعين الاعتبار. ومن بين تلك القرارات والمشاريع «الخطة الخمسية» التي تغطي الفترة ما بين عام 2024- 2028.

الخطة الخمسية (2024- 2028)

ضمن إطار المشاريع الإسرائيلية لتهويد المدينة وضم أراضيها وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية الكاملة، وجعلها أمرًا واقعًا خارجيًّا (تجاه المجتمع الدولي) وداخليًّا (تجاه الفلسطينيين)، ودمج من تبقى منهم في مجتمع قائم على التمييز والتفوق الديني والعرقي، اتّخذت حكومة الاحتلال عشرات القرارات الهادفة إلى ما يسمى بـ«تعزيز» قدرة سكان القدس الشرقية على «الاندماج» في المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي. وتمّ اتخاذ هذه القرارات تحت عنوان جامع يسمى «المسعى الهادف لتقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية في القدس الشرقية» (بدوي، 2021). وكان من بين القرارات المتخذة: قرار 1775 الصادر عام 2014، الذي تحدث عن «مضاعفة الأمن الشخصي والتطوير

الاقتصادي- الاجتماعي في القدس لصالح كل سكانها». وقرار 2684 الصادر عام 2018، الذي تضمن: «تقليص الفوارق الاجتماعية- الاقتصادية وتطوير «شرقي القدس» من الناحية الاقتصادية» (حسون وآخرون، 2023)، وقرار 3790 الذي غطّى الفترة الممتدة من عام 2018- 2023، حيث اعتُبر هذا القرار أهم هذه القرارات نظرًا لشموليّته والمجالات التي عالجها في ستة مجالات مهمة هي: الاقتصاد والعمل والمواصلات والصحة وتسجيل الأراضي وتحسين الخدمات المقدمة للمقدسيين والتعليم والتعليم العالي. واعتُبر هذا القرار وما نتج عنه من مشاريع هو الخطة الخمسية الأولى في مجال إخضاع وتطويع الفلسطينيين سكان القدس الشرقية في كل المجالات، بما في ذلك الرواية والتعليم والتعليم العالي.

ومن أجل تحقيق ذلك، خصصت ميزانيات مختلفة لتنفيذ هذه القرارات والمشاريع الناتجة عنه بقيمة 1 ,2 مليار شيكل، من بينها مبلغ يقدر بما يعادل 130 مليون دولار خُصِّص للتعليم والتعليم العالي للفترة الممتدة من عام 2018- 2023، التي تضمنت تقديم حوافز مالية كبيرة للمدارس والإدارات والجهات المتعاونة، وكذلك الأمر عقوبات، لكل من لم يلتزم بقرار الجهات الإسرائيلية الرسمية. ومن بين ما تضمنه القرار 3790 بندان مهمّان هما: **الأول**، ضرورة فرض المنهاج الإسرائيلي وتعليم اللغة العبرية بالمدارس الفلسطينية في القدس الشرقية، وتطوير التعليم التكنولوجي، وتوسيع التعليم غير الرسمي.

والثاني، يتعلق بالثقافة الجماهيرية والترفيه والرياضة في «شرقي القدس» للعائلات الشابة والشبيبة في كل المراكز الجماهيرية، التي وضعت هدفًا يتمثل بإقامة 50 نشاطًا على مدار العام، في المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية، لتحلّ مكان النشاطات الثقافية والفنية والوطنية والرياضية التي منعت إقامتها في مدينة القدس خلال الأعوام الماضية، بدعوى أنها نشاطات تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

واستكمالًا لما اتُّخذ من قرارات، تتعلق بالضم والسيادة وإحلال الرواية الإسرائيلية، مكان الرواية الفلسطينية، وبناءً على قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 1367 الصادر عام 2022، وضعت الجهات المختصة خطة خمسية، أشرفت عليها وزارة شؤون القدس والتراث

الإسرائيلية، ووُقّعت من قبل المستشارة القانونية للوزارة، المحامية شيران شوشانه، التي تضمنت زيادة ومضاعفة عدد الطلاب العرب من القدس الشرقية، الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي، ومضاعفة عدد الطلاب الذين يدرسون في الجامعات الإسرائيلية للحصول على شهادة البكالوريوس، وتشجيع الطلاب المتميزين للدراسة في الأكاديمية الإسرائيلية وتشجيعهم على الاندماج في أسواق العمل الإسرائيلية المختلفة، ومن ضمنها فرع التكنولوجيا المتقدمة، وتأهيلهم للعمل العام (حسون وآخرون، 2023).

لكن الخطة تعرضت للتعديل عند طرحها على الحكومة الإسرائيلية، حين طالب وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بيتسلال سموتيرتش إخراج بند التعليم العالي منها، بدعوى أن التعليم الجامعي للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، يساهم في زيادة التطرف في صفوفهم. كما طالب باقتطاع المخصصات المالية المخصصة لبند التعليم العالي (حسون وآخرون، 2023). وعلى الرغم من موافقة الحكومة الإسرائيلية، على طلب سموتيرتش، إلا أنها رفضت اقتطاع الميزانيات المذكورة، على توقُّعٍ بإيجاد مخارج لتطبيق الخطة كاملة على الأرض بما في ذلك بند التعليم العالي (حسون وآخرون، 2023). فيما بعد اتُّخذ قرارٌ بصرف تلك المخصصات لبرنامج تدريب المقدسيين من أجل تسهيل التحاقهم بسوق العمل الإسرائيلي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الخطة الخمسية الحالية، وما سبقها من خطط، خاصة في مجال التربية والتعليم، جاءت لتحل مكان جهاز الرقابة التعليمية المعيّن من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، التي عملت من جهة على إزالة المواضيع والعبارات والمصطلحات التي تعتبرها دولة الاحتلال محرّضة على «العنف والإرهاب» في المدارس الفلسطينية. ومن جهة أخرى، تحريف الكتب الفلسطينية، إما بإضافة مواد تساعد على نشر الرواية الإسرائيلية المزورة، أو وضع إشارات سوداء على ما لا ترغب تدريسه في المدارس الفلسطينية (عليان، 2021).

إجمالًا يمكن القول، إن الخطة الخمسية (2024– 2028) المتعلقة بالتربية والتعليم العالي

تشمل ما يقارب من 290 مدرسة فلسطينية منتشرة داخل وخارج جدار الفصل العنصري الذي بنته دولة الاحتلال حول المدينة. وتتوزع المسؤولية عن المدارس على عدة جهات هي: المدارس البلدية (117)، التي أقيم الكثير منها خارج منطقة الجدار الفاصل، وتدار من قبل ما يسمى بـ«إدارة القدس» التابعة للإدارة المدنية، التي أوكلتها بلدية القدس بالإدارة والإشراف على المدارس التابعة لها خارج الجدار، ومدارس الأوقاف (23)، ومدارس وكالة الغوث (6)، والمدارس الأهلية والخاصة (94) (يحيى، 2023، ص: 7).

وبلغ عدد الطلاب الفلسطينيين في المدارس المختلفة ما يقارب من 120 ألف طالب، مُشكِّلين ما نسبته 39 % من مجموع الطلبة في المدينة بشقيها الشرقي والغربي وفق معطيات عام 2023 (حسون وآخرون، 2023).

يُدرّس في مدارس القدس الشرقية أربعة أنواع من الكتب هي: **الأول**، كتب وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي يعلم فيها معظم طلاب المدارس. **والثاني**، كتب التدريس الفلسطينية، التي عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على شطب بعض المواد منها، بدعوى أنها تحض على التحريض، وأضافت بشكل خبيث تغييرات تدفع باتجاه تدريس الرواية الإسرائيلية للصراع العربي الإسرائيلي، **والثالث**، كتب المناهج الإسرائيلية «البجروت»، الذي يُدرَّس لطلاب المرحلة الثانوية، المؤهلة للانتساب إلى الجامعات الإسرائيلية والانخراط في سوق العمل اليهودي. **والرابع**، الكتب الأجنبية والكنسية الأجنبية، وهي مدارس بدأت سلطات الاحتلال تطالبها بتدريس الطلاب فيها وفق المنهاج الإسرائيلي، وتقدم لها الإغراءات المادية لتحقيق ذلك.

الأهداف والجهات المنفذة والميزانيات

ذكرت الخطة الخمسية أن هدفها الأساسي هو، تطبيق التوجهات الحكومية بتعزيز القدس كعاصمة لدولة «إسرائيل». ولتحقيق ذلك وجب الاستمرار بتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعاصمة دولة «إسرائيل» لتشمل المجتمع العربي [الفلسطيني] في «شرقي القدس» (حسون وآخرون، 2023). وفي السياق المذكور، اعتبر التعليم وفرض

المناهج الإسرائيلية أحد أهداف الخطة، التي وضعت ضمن بنودها تطوير ورفع مستوى استخدام اللغة العبرية في صفوف العرب سكان القدس الشرقية، والذي تشير المعطيات إلى أن أغلبية (55 %) من العرب لا يستخدمون اللغة العبرية في تعاملهم، أما البقية فيعود استخدامها نتيجة الاحتكاك المباشر مع المجتمع اليهودي. كما تطلّعت الخطة الخمسية إلى رفع نسبة الطلاب الذين يدرسون «البجروت» الإسرائيلي، ومواجهة التسرّب من المدارس العربية وتأهيل المعلمين والمدراء في المدارس من أجل تعزيز ما يسمى بالإنجازات الإسرائيلية (حسون وآخرون، 2023، ص: 17–18).

بناءً على ذلك، بات من المؤكد أن الأهداف الإسرائيلية الحقيقية من وراء تلك الخطة، هو باستمرار سياسة فصل القدس عن محيطها الديموغرافي والجغرافي في الضفة الغربية المحتلة، وقطع أواصر العلاقة مع مؤسسات السلطة الوطنية في مختلف المجالات، من بينها التربية والتعليم والمناهج المختلفة المسؤولة عن توزيعها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والعمل على ضمها ودمجها جغرافيًّا وديمغرافيًّا فيما يسمى بالقدس اليهودية.

كما حددت الخطة الخمسية فترة تنفيذها من عام 2024– 2028، التي يشرف على تنفيذها، والقرارات الحكومية ذات الصلة، كلٌّ من وزارة التربية والتعليم، التي يترأسها في الوقت الحاضر الوزير المتطرف يوؤاف قاييس وهو من لوبي «أرض إسرائيل الكاملة» الداعي لضم الضفة الغربية لدولة إسرائيل، وعميحاي إلياهو وزير وزارة القدس والتراث اليهودي، وهو من أعضاء حزب الصهيونية القوية (عوتسما يهوديت) الذي يترأسه المتطرف والعنصري إيتمار بن غفير، الذي طالب في بداية العدوان على قطاع غزة بضربه بقنبلة نووية، ووزارة المالية التي يقودها في الوقت الحاضر المستوطن بيتسلال سموتيرتش، وبلدية القدس التي يترأسها اليميني المتطرف موشيه ليئون، الذي ينشر المفتشين والمراقبين للبحث في حقائب الطلاب والمدارس عن مناهج التعليم الفلسطينية ومصادرتها، وبتهديد إدارات المدارس بالعقوبات في حال رفض تعليم المناهج الإسرائيلية.

ومن أجل الإشراف على تنفيذ الخطة، شُكِّلت لجنة تضم مدير عام وزارة التربية والتعليم

مئير شمعوني الحاصل على شهادة الماجستير في تاريخ «أرض إسرائيل» وهو من مستوطني موديعين المقامة على أراضي الفلسطينيين المحتلة عام 1967، الذي شغل في السابق منصب مدير المنطقة التعليمية في القدس، ومدير عام وزارة القدس والتراث أساف يزاري، الذي عمل لسنوات طويلة في مدينة القدس، والمسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية يوغاف غورودس. والمذكورون أعلاه، لا يعرفون اللغة العربية، ويتبنون مواقف سياسية متطرفة تجاه الفلسطينيين، الذين هم بالنسبة لهم مجرد عشائر وعائلات غير منسجمة ولا تشكل مجتمعة شعبًا.

ومن أجل تحقيق كل أهداف الخطة الخمسية، خُصِّص مبلغ يقدر بـ2, 3 مليار شيكل، منها 810 ملايين شيكل، مخصصة لفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وتعليم اللغة العبرية ودفع الطلبة الفلسطينيين في القدس المحتلة إلى الالتحاق بالجامعات الإسرائيلية، منها 10 ملايين شيكل لاستمرار عمل المراكز الجماهيرية القائمة، وإضافة أبنية جديدة بهدف إنشاء مراكز جماهيرية جديدة (حسون وآخرون، 2023، ص: 17–18). وذكر أن تمويل الخطة سيكون من وزارة المالية (300 مليون شيكل) وبلدية القدس (200 مليون شيكل)، والبقية تأتي من الجهات المختصة كوزارة التربية والتعليم ووزارة الرفاه وغيرها من الوزارات. كما خصص لإقامة منشآت وأبنية عامة ومكتبتين وقاعات وأندية ما يقارب من (100) مليون شيكل.

إضافة لذلك، تضمنت الخطة الخمسية تخصيص (50) مليون شيكل لتدريس اللغة العبرية للعمال والموظفين الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية، لتصبح اللغة العبرية هي اللغة الوحيدة في التعامل بين المشغل الإسرائيلي والعامل أو الموظف الفلسطيني. وجاء هذا القرار، ليعبّر عن الفوقية والتفوق العرقي والعنصري على بقية السكان الفلسطينيين باعتبارهم جماعة خارجية لا تُعرَف إلا على نحو سلبي (الحنان، 2011، ص: 91).

إجمالًا يمكن القول، بكل تأكيد إن الخطة الخمسية الحالية (2024– 2028) جاءت لتستكمل القرار الإسرائيلي رقم 3970، الذي ينادي ظلمًا بتقليص الفوارق الاجتماعية

والاقتصادية في «شرقي القدس» في ستة بنود أساسية هي: العمل والتطوير الاقتصادي، والبنى التحتية، والتخطيط، والمباني العامة، والخدمات المقدمة للسكان، والتعليم العالي (حسون وآخرون، 2023)، وهي نفس بنود الخطة الخمسية الحالية.

وفيما يتعلق بالصياغة، فقد دعت الخطة الخمسية إلى عدم إشراك الفلسطينيين سكان المدينة في رسمها أو المشاركة في صياغتها أو المشاركة في التخطيط لها، كما تقتضي ذلك كل الخطط المتعلقة بمصلحة السكان في دولة «إسرائيل»، علمًا أن الفلسطينيين أعلنوا رفضها من الأساس. كما لم تُشرك الخطة الخمسية المذكورة شخصيات تربوية أو تنموية فلسطينية من أراضي عام 1948، ما يشير بوضوح إلى أن مُعدِّي هذه الخطط، حافظوا بشكل مطلق على المصالح اليهودية في مدينة القدس المحتلة المفروضة بحكم القوة، وتجاهلوا بشكل مطلق المطالب الفلسطينية الوطنية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، إن كانت فردية أم جماعية، والأزمات التي يمرون فيها داخل المدينة.

تفاصيل الخطة الخمسية

يُمكن القول إنه نظرًا لأهمية وخطورة الرواية والتعليم في مقاومة الشعب الفلسطيني للسياسات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، فقد وضع كأحد أول البنود في الخطة الخمسية، الذي يتحدث عن زيادة عدد الطلاب، من مختلف المستويات، الذين يدرسون المنهاج الإسرائيلي، ورفع عدد الطلاب الذين يدرسون في الجامعات العبرية، مع التأكيد على أن يشمل دمج هذه الفئات في سوق الوظائف العامة والخاصة في دولة إسرائيل، وتعزيز مكانة ودور المراكز الجماهيرية. وتحدثت الخطة عن:

1) زيادة عدد الطلاب والمدارس التي تدرس المنهاج الإسرائيلي، ووضع مخططات لدمج الطلاب العرب في الأكاديمية الإسرائيلية، من خلال منحهم بعض الامتيازات والحوافز، بما في ذلك دمجهم في سوق العمل الإسرائيلي. ورفع نسبة المنضمين للأكاديمية الإسرائيلية من 21 % في الوقت الحاضر إلى 32 % خلال فترة الخطة.

2) زيادة عدد الطلاب الذين يتعلمون المنهاج الإسرائيلي في المدارس التابعة لبلدية

القدس الاحتلالية من 24 % في الوقت الحاضر إلى 45 % خلال فترة الخطة.

3) رفع نسبة تعليم المنهاج الإسرائيلي في المدارس الخاصة من 2 % إلى 5 % خلال فترة الخطة.

4) رفع نسبة الطلاب الذين يقدمون «البجروت» [ما يعادل التوجيهي في المدارس الفلسطينية] من 40 % إلى 60 %.

5) زيادة نسبة تعليم اللغة العبرية.

6) رفع نسبة فهم مستوى المقروء في المنهاج الإسرائيلي بنجاح من 30 % إلى 50 % خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية.

7) رفع نسبة الطلاب القادرين على التعبير عن أنفسهم واحتياجاتهم باللهجة العبرية العامية من 53 % في الوقت الحاضر إلى 60 % خلال فترة الخطة، بواسطة عقد امتحانات لرفع مستوى تعليم اللغة العبرية العامية في أوساط الطلبة، الذين يشاركون في دورات تحسين اللغة العبرية العامية.

8) تأهيل كل المدرسين في دورات تحسين مستوى تعليم اللغة العبرية، واعتبار ذلك شرطًا للحصول على شهادة تعليم اللغة العبرية، أو التوظيف مستقبلًا (حسون وآخرون، 2023، ص: 2-4).

9) التدريب والتعليم التكنولوجي للمقدسيين من أجل دمجهم في سوق العمل الإسرائيلي.

10) توسيع النشاطات الثقافية والترفيهية والرياضية.

وفيما يتعلق بالمراكز الجماهيرية، أوصت الخطة الخمسية (2024- 2028) بإضافة عدد غير محدّد من المباني لتنضم إلى المراكز الثمانية الموجودة في القدس الشرقية (عراف، 2020)، لتتلاءم مع التوجه الحكومي الإسرائيلي لزيادة دمج المجتمع الفلسطيني، والبدء بعزلهم عن قيمهم العربية والإسلامية وعن عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة، خاصة فئة الشبيبة، لاعتقاد

الجهات الحكومية الإسرائيلية بأن التغيير يبدأ من المدارس ومن فئة الشبيبة، التي دعت الخطة إلى إشراكهم في نشاطات اجتماعية وثقافية، تتلاءم مع روح الأسرلة التي أقيمت على أساسها هذه المراكز.

إضافة لذلك، أوصت الخطة الخمسية (2024– 2028)، بزيادة الأبنية العامة التابعة للمؤسسات الرسمية الإسرائيلية وبلدية القدس، منها مراكز ترفيه وتوسيع القاعات الرياضية وإنشاء أندية، ومكتبتين عامتين لم يحدد مكانهما لتعزيز عادات وتقاليد جديدة مشبعة بالرواية الإسرائيلية، وفي نفس الوقت القضاء على المكونات الثقافية والرياضية الفلسطينية.

كما تضمنت الخطة الخمسية، التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية من عام 2024– 2028 إقامة مجموعة من المراكز الجماهيرية في الأحياء الفلسطينية، التي تعتمد في الأساس على ما يسمى بالمنطق الإسرائيلي بـ«المواطنة الحضرية» كوسيلة لحماية حقوق المقيمين الذين لا يرتبطون بالدولة عن طريق جواز سفر أو مواطنة قومية (معهد القدس لأبحاث السياسات، 2021). وفي الحالة المقدسية، يجري الحديث عن أبناء الشعب الفلسطينيين، الذين تسعى المراكز الجماهيرية لأن تكون حلقة الوصل بين البلدية وبينهم بوصفهم «المقيمين الدائمين» لتقديم الخدمات لهم، وتوفير منصة لتشجيع قيادة مجتمعية، غير تلك القيادة الوطنية التي قادت العمل الوطني في فلسطين منذ بداية مقاومة المشروع الصهيوني ومن بعدها دولة إسرائيل. أي إن التوجه الإسرائيلي من وراء إنشاء المراكز الجماهيرية، هو تقديم مساهمة إضافية في تدجين الفلسطينيين، وطمس هويتهم الوطنية، وخلق قيادات محلية خدمية مرتبطة بالاحتلال وبمؤسسات بلدية القدس المحتلة مباشرة، لتعزيز سيطرة دولة الاحتلال على السكان، بعد أن أحكمت سيطرتها على الأرض.

وفي المقابل، فمن أجل تعزيز دور المراكز الجماهيرية في القدس المحتلة، وإيجاد واقع إلزامي يجبر فيه المواطن الفلسطيني على التعامل مع الأمر الواقع الإسرائيلي، حاربت دولة الاحتلال وبلديتها المؤسسات الوطنية والسياسية الرياضية والثقافية والخدمية والفنية والاجتماعية

والصحية الفلسطينية، وأصدرت أوامر مختلفة بمنع نشاطاتها وإغلاقها وملاحقة العاملين والنشطاء فيها، بذريعة أنها مؤسسات تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ووفق وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بلغ عدد المؤسسات الفلسطينية التي تم إغلاقها في مدينة القدس المحتلة منذ عام 1967 حتى اليوم ما يقارب من 120 مؤسسة تربوية وتعليمية (30 مدرسة) وثقافية ورياضية وأكاديمية.

أبعاد الخطة

يعدّ أحد أهم أبعاد الخطة الخمسية ومضامينها هو افتراض أن ضم مدينة القدس المحتلة أصبح أمرًا واقعًا، على الجميع التسليم به، إن كانوا فلسطينيين أم عربًا أم مسلمين، أو حتى مجتمع دولي، الذي بدأت مواقفه تجاه مدينة القدس المحتلة تتراجع قياسًا مع الماضي، نتيجة الضغوط الأميركية.

كما افترضت الخطة الخمسية، بناءً على اعتقاد راسخ لدى النخب السياسية الإسرائيلية الحاكمة، أنّ لا حل للقضية الفلسطينية في الأمد المنظور، وبالتالي لن تكون القدس الشرقية عاصمة مستقبلية للفلسطينيين. وأن تطبيق الخطة الخمسية بجميع عناصرها، بما في ذلك موضوع التعليم والتعليم العالي، سيُكمل سياسة ومسيرة الضم والمصادرة والطرد، التي بدأت عام 1967، وأخذت تتسع بشكل كبير جدًّا منذ بداية عام 2000 حتى اليوم.

وتشير الخطة الخمسية ومعطياتها المختلفة، كما هي الخطط السابقة، إلى أن السياسات المنوي تنفيذها بحق الأرض والسكان في مدينة القدس المحتلة، حتى وإن نجحت، فإنها لن تمكن أي طرف أو جهة سياسية إسرائيلية، إن رغبت بذلك، من التفاوض والتوصل لحلول بخصوصها مع الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن السياسات الإسرائيلية العامة بهذا الخصوص، تدفع باتجاه استمرار الصراع وتخليده، وتحويل المدينة إلى مدينة حرب حقيقية، بدلًا من مدينة السلام التي تحاول سلطات الاحتلال ترويجها في المناهج الإسرائيلية المقدمة للطلبة الفلسطينيين.

لذلك ليس غريبًا أن تكون مواجهة ومقاومة المناهج الإسرائيلية، كجزء من مقاومة كل

مشاريع التهويد، من قبل كل سكان القدس وطلبتها وإداراتها التربوية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، تعبيرًا عن رفضها الشامل لمجمل السياسات الإسرائيلية في مدينة القدس، الذي اعتبرته تخليًا إسرائيليًّا عن التزامات دولة الاحتلال عن اتفاقيات أوسلو، التي سمح بموجبها للسلطة الوطنية الفلسطينية بوضع مناهج التعليم وتنفيذها على الأرض، وتحمُّل أعبائها المادية والمعنوية تجاه التربية والتعليم والمدارس في القدس الشرقية.

وفي سياق مختلف، لا بد من القول إن الخطة الخمسية تجاهلت وبشكل مقصود ومطلق المطالب الوطنية والحقوق التاريخية والدينية والاقتصادية الجماعية للشعب الفلسطيني وسكان مدينة القدس، واستبدلتها بربط وتطوير البنى التحتية والاقتصادية وتدجين سكان المدينة الفلسطينيين بدولة الاحتلال. لذلك حرص كل من شارك في صياغة الخطة الخمسية (2024–2028)، على كتابتها بشكل يتلاءم مع السياسات والاحتياجات اليهودية في دولة إسرائيل، القاضية بضم شامل للمدينة وتهويدها، وتعميق سيطرتها على سكان المدينة الفلسطينيين. وحرصت في نفس الوقت، على عدم استخدام اسم فلسطين أو الفلسطينيين، ولو لمرة واحدة في أيٍّ من صفحاتها البالغة 38 صفحة، مركزة على استخدام مصطلح العرب، الذين اعتبرتهم سكان وليسوا مواطنين، تنتفي حاجتهم لمدينة القدس وخدماتها بمجرد تغيير سكنهم ومكان إقامتهم.

ولا بد من القول أيضًا، إن أحد أهم أبعاد هذه الخطة الخمسية (2024– 2028) ليس التعليم بالشكل المجرد، بل كان العمل على مسح الهوية الفلسطينية عن الوجود، وترسيخ رواية إسرائيلية يهودية مزورة ليس فقط لتاريخ المدينة، بل لكل فلسطين التاريخية، لتلتقي بذلك مع استمرار السياسات الإسرائيلية الهادفة لعزل وفصل كل ما يتعلق بمدينة القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك عزل موضوع التعليم والتعليم العالي، عن محيطه الفلسطيني في الضفة الغربية، الذي ما زال مرتبطًا بالمؤسسات التربوية الفلسطينية، التي من أهمها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وبالتالي فإن قطع مسألة التعليم والمناهج الفلسطينية في مدينة القدس، عن بقية المؤسسات التربوية الرسمية العاملة في الضفة الغربية، ودمجها بشكل مطلق مع المؤسسات التربوية التي يشرف عليها الاحتلال الإسرائيلي،

يشكّل حلقة إضافية، في حال نجاحه، في فصل وعزل وتهويد مدينة القدس المحتلة.

إضافة لذلك، حتى لو كان التعليم وتجويده، أحد أهداف الخطة، فإن الغاية النهائية منه، ليس سوى الترويج للرواية الإسرائيلية الرسمية فقط، العاملة على تدجين وتطويع الشعب الفلسطيني ودفعه لتطبيع العلاقات، من جانب واحد فقط، مع المجتمع اليهودي القائم على التفوق العنصري العرقي والديني، وإجباره على التسليم بالسيادة الإسرائيلية على كل مدينة القدس.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن الطريقة والأسلوب السطحي للنصوص التي تحاول المناهج الإسرائيلية الترويج لها، هي نصوص غير منسجمة مع بعضها بعضًا وضعيفة، تساهم بدرجة كبيرة جدًّا في تراجع مستوى الطلاب، نظرًا لتناقض المعلومات والرواية المقدمة للطلاب الفلسطينيين في مدينة القدس، مع المعلومات والرواية التاريخية والدينية التي ورثوها عن الآباء والأجداد. وحتى لو كانت النصوص الإسرائيلية المدخلة في المناهج الفلسطينية مشجعة على التعليم، فإن الهدف الحقيقي منها هو تدجين وتطويع المجتمع الفلسطيني لصالح الاحتلال. ولتفسير سطحية النصوص المقدمة للطلاب الفلسطينيين. والملاحظ هنا أن من عمل على صياغة المناهج المقدمة للطلاب الفلسطينيين، لم يكونوا من المختصين في التربية والتعليم والتاريخ العربي والتاريخ الفلسطيني، بل كانوا من المستشرقين المستعربين، الذين غلبت عليهم الاعتبارات السياسية والعنصرية اليمينية المتطرفة تجاه الطلبة والمجتمع الفلسطيني، الذين لم يروا بالفلسطينيين سوى مجتمع عشائري وعائلي متخلف.

إضافة لذلك، وبهدف تحويل اللغة العبرية إلى لغة ثانية في مدينة القدس، لتحتل مكانة اللغة الإنكليزية، أصرّت الخطة الخمسية على تدريس اللغة العبرية الرسمية والعامة في المدارس الفلسطينية، وتأهيل المعلمين لتدريسها في صفوف المواطنين الفلسطينيين.

والأهم في الخطط الإسرائيلية الخمسية وغيرها، كما هو الحال مع محاولة فرض المناهج الفلسطينية، أنها تفرض بالقوة، وبالإغراءات المادية دون السماح لمن ستطبق عليهم هذه المناهج بالتحاور بشأنها.

الخلاصة

لقد أشارت استطلاعات رأي عامة، أجريت في أوساط المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس خلال العقود والأعوام الماضية، بناءً على طلب بعض المؤسسات الدولية، خاصة الأميركية منها، إلى أن كل سكان القدس الشرقية يرفضون باستمرار تواصل الاحتلال الإسرائيلي للمدينة، ويتطلعون للحرية والاستقلال عن دولة الاحتلال الإسرائيلي، على أن تكون القدس الشرقية هي عاصمة للدولة الفلسطينية. وهذا ما دفع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى وضع مشاريع ومقترحات طاردة للفلسطينيين من مدينة القدس المحتلة، ودفع من تبقى منهم إلى الارتباط اقتصاديًّا وأكاديميًّا بالسوق والاحتياجات الإسرائيلية، وليس الفلسطينية.

لذلك، لا يمكن فصل مقاومة الشعب الفلسطيني لمشروع إدخال المناهج الإسرائيلية إلى المدارس الفلسطينية، التي اعتُبر مجرد الموافقة عليها خيانة وطنية، بمعزل عن مقاومته لبقية السياسات الإسرائيلية العاملة **أولًا** على تهويد المدينة وخلق بيئة طاردة للفلسطينيين. **وثانيًا**، دفع الفلسطينيين نحو التسليم بالمخططات والمشاريع الإسرائيلية وكأنها قضاء وقدر.

لكل ذلك، لا تعتبر مواجهة الرواية الإسرائيلية في مناهج التعليم الإسرائيلية، بالمهمة الصعبة في السياق العام. فمن جهة، يكذب الواقع العسكري والقمعي، القائم على التمييز العنصري وعلى التفوق العرقي، الذي تفرضه سلطات الاحتلال على مدينة القدس وسكانها الفلسطينيين، المناهج التعليمية الإسرائيلية الداعية في جزءٍ منها إلى التعايش والتسليم بالأمر الواقع. ومن الجهة الأخرى، لا يمكن فرض هذه المناهج بالقوة، خاصة أنها تتعارض بشكل مطلق مع معتقدات الطلاب التاريخية والدينية والوطنية، التي لا يمكن مسحها أو تشويهها بالشكل والطريقة التي تطرحها دولة الاحتلال.

واعتقد أن أحد أسباب فشل هذه المناهج، حتى لو تم تطبيقها في كل المدارس الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، هو أن المدارس اليهودية نفسها لا تطرح في مناهجها المقدمة للطلاب اليهود في كل مدارس دولة الاحتلال، منطق التعايش والتسامح مع الآخر، أو

حتى تسمح له بالتعرف على تاريخ الشعب الفلسطيني، الذي تعتبره شعبًا مخترعًا وغريبًا عن هذه البلاد، وهو العدو يتحين الفرص للقضاء على «دولة إسرائيل»، وبالتالي يجب العمل على طرده من هذه البلاد.

في المقابل، فإنه ينبغي على الفلسطينيين الإدراك جيّدًا، أن ما يجري من محاولات لفرض مناهج التعليم، وإن نجحت، ستتبعها محاولات أخرى لفرض الرواية الإسرائيلية الكاملة، دون إعطاء أي اعتبار للرواية الفلسطينية. الأمر الذي يتطلب من الشعب الفلسطيني، ونخبه وقياداته السياسية والاجتماعية والروحية، البقاء متيقظين ومستمرين في مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة لتهويد المدينة المقدسة، التي حافظت على تنوع معتقداتها وثقافتها منذ أن أُنشِئت المدينة قبل آلاف السنوات حتى احتلالها بالكامل عام 1967.

المراجع

1- إلحنان، نوريت بيلد. (2011). **فلسطين في الكتب المدرسية بإسرائيل**. ترجمة: ياسين السيد. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».

2- بدوي، عبد القادر. (2021). **الخطط الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية وتأثيرها على حلّ الدولتين**. أوراق إسرائيلية (74). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».

3- حسون، نير، وليس، يهونتان، حروتي- سوبر، طالي (17/ 7/ 2023). بعد إعاقات أقرت خطة تحصين شرقي القدس، بند التعليم العالي، أزيل رابط الخطة الإلكتروني في صحيفة هآرتس.

https://img.haarets.co.il /bs /0000018a-126d-df88-a98b-126f89a70000 /f1 / fd /89e383c7455e8b27a51aca252b30 /mizrah.pdf

تحمل الخطة عنوان «**خطة تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في «شرقي القدس»**، مقترح قرار، ص 1، كراسة صادرة عن وزارة شؤون القدس والتراث، 17/ 7/ 2023.

4- عراف، سها. (27/ 10/ 2020). مركز جماهيري في القدس... لماذا يوزع حاويات نفايات على الفلسطينيين؟ موقع عرب 48. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 24/ 05/ 2024):

https://www.arab48.com /فسحة/ ورق/ آخر/ 2020/ 10/ 28/ مركز-جماهيري-في-القدس-لماذا-يوزع-حاويات-نفايات-على-الفلسطينيين

5- عليان، سميرة. (10/ 12/ 2021). **في دوائر التعليم، الصراع على خطط التعليم في «شرقي القدس»: خطة التعليم الفلسطينية مقابل خطة التعليم الإسرائيلية**. (باللغة العبرية). مجلة إلكترونية. القدس: المعهد الأكاديمي دافيد يلين. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 24/ 05/ 2024):

https://www.dyellin.ac.il /sites /default /files /journals /journaleducation / edition10 /samira_alian.pdf

6- معهد القدس لأبحاث السياسات. (28/ 05/ 2021). المواطنة الحضرية وقدرة المراكز الجماهيرية على إحداث تغيير اجتماعي وسياسي. باللغة العربية. يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 24/ 5/ 2024):

https://jerusaleminstitute.org.il/ar/events/אזרחות-עירונית/

7- الهندي، عليان (2021). **هندسة الاحتلال – أرشيف حكومة إسرائيل عام** 1967. رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث.

8- يحيى، حجازي. (2023). **أسرلة التعليم وتهويد المكان في القدس**. الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين بالقدس.